

صوماً تميّز الوقت العبادة من غيره لئلا يفنى الصوم المتواصل
إلى التامى وراعى هذا المقصود فى استحباب تعجيل الفطور وتأخير السجود
واستحباب الأكل يوم الفطر قبل الصلاة وكذلك نذر إلى تمييز فرض الصلاة
عن لقلها وعن غيرهما فلهذا لا يأمور أن يتطوع مكانه وإن استعملها
القبلة ونذر لما صوم إلى هذا التمييز ومن جملة نوادر ذلك سنة النبوة
الذى قد يفنى إلى الزيادة فى الفرائض الحدى والعشرون أنه
صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة إلى ما قد عبده من دون الله
سجانه وأوجب من صلى إلى عمود أو عمود ونحوه أن يجعله على أحد
حاجبيه ولا يعمد له صحداً قطعاً لدرية التشبه بالسجود لغير الله سبحانه
الثانى والعشرون أنه سبحانه منع المسلمين أن يقولوا النبي صلى الله
عليه وآله وسلم راعنا مع قصده الصالح لئلا يتخذ اليهود ذريعة
سبه صلى الله عليه وآله وسلم والنبي لا يشبههم ولئلا يخجلوا من تعظيم
يكتمل معنى فاصداً الثالث والعشرون أنه أحب تشفقه بالحق
من رفع الشكر وما ذاك إلا لما يفنى من المعاصى المتعلقة بالشر
والقسمة سداً لهذه المفسدة كحج الأماكن الرابع والعشرون
أن الله سبحانه أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحكم بالقلم
مع إمكان ما يوجب ليه الباطن وأمر أن يسوى فى الدعوى بين
العدل والفاسق وإن لا يقبل شهادة ظنين فى قرابته وإن وقع قوله
حتى لا يجرى للحاكم أن يحكم بعلمه عند الشر الفقهاء ليضبط طرق الحكم فإن
التمييز بين الخصوم والشهود يدخل فيه من الجهل والظلم ما لا يتولد
الأجساد هذه المادة وإن أفضت فى إحاد الصور إلى الحكم بغير
الحق فإن أفاض هذه ذلك قليل إذ لم يتعد فى جنب فساد الحكم
بغير طرق مضبوذة من قرابين أو فرائض أو صلوات خضراء وغير ذلك
وإن كان قد يقع بهذا اصلاح قليل معوم بفساد كثير من الناس وفى
إن الله سبحانه منع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان بطله من

بالقرآن

بالقرآن حيث كان المشركون يسمعونهم فيسبون القرآن ومن أنزل
ومن أنزل عليهم من حاديه السادس والعشرون أن الله
سجانه أو حيلة قامة المحد ووسيلة المذبح إلى المعاصى إذ الرئين
عليها أجروا وكانت العقوبات من جنس الشر ولهذا تشيع
الحمد واللا فى معصية تيقاضها الطباع كالزنا والشرب والكهنة
والقذف ودون أكل الميتة والرمي بالفرس ونحو ذلك فإنه أنفى فيه
بالعز سخر الله واجب على السلطان إقامة الحد إذ أرفقت إليه
النجية وإن تأمل المعاصى عند ذلك وإن غلب على ظنه أنه لا يعود
إليه بالنسبة يفنى شره لجره هذا السبب لتعطيل الحد ومع العلم
بأن التائب من الذنب من لا ذنب له السابع والعشرون
صلى الله عليه وآله وسلم من الإجماع على ما ذكره فى الامام الحنبرى
وفى الجملة والعبدن والاستسقاء وفى صلاة الخوف وغير ذلك مع
كون إمامين فى صلاة الخوف أقرب إلى حصول الصلاة الاصلية
فى التفريق من خوف تفرق القلوب وتشتت المحرمات الخفاضة
الثامن على قاعدة الاعتصام بالجماعة وصلوات ذات البين وترجمه
عما قد يفنى إلى ذلك فى جميع التصرفات لا يكاد يضببط وكل ذلك شرع
لوسايل الألفه وهى من الأفعال وترجمه من أروع الفرقة وهى من
الأفعال أيضاً الثامن والعشرون أن سنة مضت بمرادها
حريمية لصوم وكرهتها أفراد يوم الجمعة وجا عن السلف ما يدل على
كرهه صوم أيام أعياد الكفار وإن كان الصوم فى نفسه عملاً صالحاً
لئلا يكون ذلك ذريعة إلى مشاجرة الكفار وتكفيرهم عن تقصيرهم
منه ومع التاسع والعشرون أن الشرط المصروفه على أهل الذمة
تضمنت تمييزهم عن المسلمين فى اللباس والشعور والركب
وغيرها لئلا يفنى مشابهمهم إلى أن يعامل الكافر معاملة المسلم
الثلاثون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الذى أرسل بجديته